المحتلة، بدل التقاسم الاقليمي، وفقاً لمشروع يغئال آلون. والنقطة المركزية في هذا الخيار هي الحفاظ على مبدأ «أرض ـ اسرائيل الكاملة» وعدم التنازل عن حق السيادة عليها، أو عن أجزاء منها، وعن حق الاستيطان فيها، حتى لم يكن في الامكان الضمّ الفوري لتلك المناطق مع سكانها واخضاعها للسيادة الاسرائيلية، لاعتبارات دولية وديمغرافية. وكان التطور الآخر ذو الدلالة السياسية والايديولوجية، على صعيد الموقف من موضوع مصير المناطق المحتلة في الضفة والقطاع، هو ان الشخصيات البارزة التي بادرت الى تشكيل الحركة من اجل «ارض ـ اسرائيل الكاملة»، كانت من بين صفوف حزب العمل، وتحديداً من القطاع الكيبوتسي فيه.

في ظل هذه الاجواء، والمناخ السياسي الذي ساد في اعقاب حرب العام ١٩٦٧، كان الصراع السياسي والايديولوجي راجحاً لصالح اليمين القومي. فرسالته السياسية وخطابه السياسي كان أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً. فالمساومة، مجدداً، مع الاردن بدت غير قابلة للانجاز، سواء، أكان ذلك جراء رفضها من جانب الاردن، بشقيها الاقليمي والوظيفي، أو جراء عجز الاردن عن السير فيها، لأسباب داخلية، وعربية، تقيد حركته السياسية.

وكان من الطبيعي جداً ان تسرّع هذه الاجواء مسيرة الليكود نحو السلطة، من خلال تعديل الميزان القومي البرلماني بينه وبين حزب العمل، ومن خلال تبني احزاب أخرى صغيرة لموقفه بشأن مصير المناطق المحتلة في الضفة والقطاع. وكانت المحطة الاولى على طريق الليكود الى الحكم الانتخابات للكنيست الثامن التي اجريت في اعقاب حرب تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٧٣. فالنتائج التي أسفرت عنها تلك الانتخابات (خسارة حزب العمل والمعراخ العمالي لخمسة مقاعد من مقاعده في الكنيست، وزيادة الليكود لقوته البرلمانية بثمانية مقاعد، حيث هبطت قوة المعراخ البرلمانية من ٥٦ مقعداً في الكنيست السابع الى ٥١ مقعداً في الكنيست الثامن؛ وفي المقابل ارتفعت قوة الليكود من ٣١ مقعداً الى ٣٩ مقعداً)، كانت، في جوهرها، تعزيزاً لنهج اليمين المتطرف ومكانته السياسية، خارج الحكم وداخله، وشكّلت خطوة كبيرة على الطريق الى السلطة. وآنذاك كان تعقيب زعيم الليكود، مناحيم بيغن، على تلك النتائج، هو ان كل ما يلزم للمعسكر القومي للوصول الى الحكم ليس كسب ستة مقاعد أخرى اضافة الى الـ ٣٩ مقعداً التي حصل عليها في انتخابات الكنيست الثامن، وخسارة المعراخ العدد ذاته من المقاعد، بحيث يحقق الليكود التعادل في ميزان القوى البرلماني مع حزب العمل والمعراخ. وهذا التعادل ـ كما قال بيغن في حينه ـ كفيل بأن يحقق ايصال الليكود الى الحكم، كونه سوف يصبح منافساً عملياً لحزب العمل على تشكيل الحكومة.

وفي الانتخابات للكنيست التاسع، في ربيع العام ١٩٧٧، تحققت «نبوءة» بيغن، بشكل فاق كل تقديراته. فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الليكود بثلاثة واربعين مقعداً، وهبوط قوة المعراخ، بشكل لم يسبق له مثيل. فمن أصل ٥١ مقعداً كانت للمعراخ في الكنيست الثامن، هبطت قوة هذا الحزب الى ٣٢ مقعداً، أي بخسارة ١٩ مقعداً دفعة واحدة. لكن بعض الخبراء في شؤون الانتخابات رأى، في حينه، ان نتائج الانتخابات للكنيست التاسع جاءت تجسيداً لحالة التعادل، أو شبه التعادل، التي تنبأ بها بيغن. فالخمسة عشر مقعداً التي حصلت عليها الحركة الديمقراطية للتغيير هي، في جوهرها، اصوات لصالح المعراخ، خسرها لصالح تلك الحركة، لأسباب لا علاقة لها بالصراع الايديولوجي والسياسي بينه وبين الليكود. وبالتالي، فالنتيجة الفعلية لتلك الانتخابات، هي التعادل ـ كما توقعه بيغن ـ بين المعسكرين. ووفقاً لهذا الاعتبار، يكون المعراخ قد خسر أربعة مقاعد فقط من أصل قوته البرلمانية في الكنيست الثامن (من ٥١ ـ ٤٧)، ويكون الليكود قد زاد قوته بالعدد ذاته